

## الشبكة العربية للمنظمات الطوعية للتنمية -ANND

مشروع راصد الفضاء المدني

السودان

تقرير أبريل 2021

### المقدمة

تاريخيا يمثل أبريل محطة ثورية فى تاريخ السودان الحديث , حيث شهد أبريل 1985 م أنتفاضة شعبية ضد الحكم العسكرى الثانى (1969- 1985 ) وهو ما عرف بالنظام المايوى وكان لانتصار الجماهير مردوده الايجابى حيث تم التصدى لترسانة أمنية كان للدور الاقليمى "النظام المصرى " الدور الاساسى فى أنشاء ودعم وتدريب القوى الامنية طيلة فترة حكم " تميرى " خاصة لانه اول نظام عربى دعم اتفاقية " كامب ديفيد " التاريخية بين مصر واسرائيل , ومع ذلك كان للجماهير ممثلة فى المنظمات النقابية والحركة الشبابية والنسائية وطلاب الجامعات الدور الحاسم فى ازالة نظام مايو وبدء المرحلة الديمقراطية الثالثة فى تاريخ السودان . هذه الانتفاضة والتي جاءت فى زمن يكتنفه الغموض وروح الانهزامية فى الدول المحيطة بالسودان خاصة الاقليم العربى مما أدى الى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية كعامل محورى فى تاريخ الشعوب , كما رسخت هذه الانتفاضة فى وجدان الشعب السودانى كسلاح مجرب خاصة الاضراب السياسى والعصيان المدني . ثم كانت 6 أبريل 2019 م محطة تاريخية حيث استلهمت الجماهير فى حراكها الثورى منذ ديسمبر 2018م هذه الذكرى وكان حصار مقر قيادة القوات المسلحة واعلان الاعتصام حتى سقوط نظام الاسلام السياسى ومشروع الدولة الدينية الذى أمتد لفترة ثلاثون عاما " 1989 – 2019 " ومع ذلك كان السقوط الداوى فى 11 أبريل 2019 م ليبدش الشعب السودان مرحلة الديمقراطية الرابعة فى تاريخه السياسى مع اضافة مضمونا اجتماعيا للديمقراطية حيث رفعت شعار الحرية والسلام والعدالة، فى علاقة جدلية ، واختارت الجماهير شعار الثورة المستمرة أداة للتغيير الجذرى بإسقاط النظام ، حسب ما جاء فى وثيقة هيكلة الدولة السودانية لتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية لتشكّل جميع أوجه الحياة .

ولذلك شهد أبريل 2021 م تصاعد الحراك الجماهيرى مرة أخرى فى عدة جبهات خاصة مع تدهور الاوضاع الاقتصادية حيث ما زالت سياسات واجهزة الحكومة الانتقالية تواصل أبعاد الدولة من البرنامج الاسعافى والذى توافقت عليه اللجنة الاقتصادية لقوى الحرية والتغيير وتم تطويره فى توصيات المؤتمر الاقتصادى والذى شاركت فيه كافة قطاعات الحكومة , وما زالت السياسات المالية والنقدية لا تعطى القطاعات الإنتاجية والخدمية اولوية الصرف وبل تم التقاعس عن توفير الخدمات الضرورية وتحقيق الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية , بل الملاحظ ان الاهتمام والتركيز يتم لحماية مصالح القطاع الخاص المحلى والأجنبي، وبل تتسارع الخطى نحو تصفية القطاع العام بإنشاء المحفظة التي تدعم وتحصر موارد الدولة فى خدمة شركات الاستيراد التابعة للرأسمالية الطفيلية .

فى هذا الاطار يأتى التقرير مستندا على مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار المحاور التالية:

- البيئة السياسية والقانونية
- المجال المتاح لإجراء حوار بين شركاء التنمية حول السياسات التنموية على المستوى الوطنى

## أولاً: البيئة السياسية والقانونية

- من الملاحظ، أنَّ المشهد السياسي بعد التوقيع على إعلان المبادئ بين الحركة الشعبية شمال " قيادة القائد الحلو " ورئيس مجلس السيادة الانتقالي " عبد الفتاح البرهان " والذي من المتوقع ان يمهّد الى فصل الدين عن الدولة و اجراء تعديلات دستورية تؤدي الى تغيير حقيقي في موازين القوى لصالح مسار الثورة والتغيير قد يميّز بنفس الملامح والشبه للاصطفاة السياسي الذي تشكل عقب انتفاضة مارس/أبريل 1985، وفي هذا المنعطف الحرج من تاريخ السودان وقّع الحزب الاتحادي الديمقراطي " الاصل " مع ذات الحركة الشعبية – شمال بياناً سياسياً مشتركاً يدعم إعلان المبادئ، وهو اللقاء الرابع من نوعه بين الطرفين 2019 و2021). كما دعمت فصائل الجبهة الثورية وأطراف العملية السلمية إعلان المبادئ، ممّا يفتح الباب واسعاً لتفاهات مشتركة بين كُله هذه القوى لتحقيق السلام الشامل والتحوّل الديمقراطي الحقيقي. ذلك، خاصة وأن اتفاقية جوبا للسلام التي وقعت عليها قوى الكفاح المسلح تنص في المادة 1.7 على " الفصل التام بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة لضمان عدم استغلال الدين ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان والمعتقدات، على أن يُضمن ذلك في دستور البلاد وقوانينها".
- إن العودة للاعتراف بعلمانية الدولة بعد الانقطاع الممتد خلال ثلاثون عاما والذي فرضه الإسلام السياسي هو الإنجاز الأكبر لهذا الإعلان وعودة الوعي التي كان لابد منها لصالح مسار التغيير الثوري والتحول الديمقراطي، مع عدم التقليل بالضرورة من أهمية باقي بنود الإعلان، والتي تمثل في مجملها رؤية واقعية وعلمية تتميز بالحكمة للخروج من الازمة المستمرة منذ الاستقلال. وهذا التأكيد على ضرورة فصل الدين من الدولة والتمهيد للعلمانية او اساس الدولة المدنية الديمقراطية من المؤكد سيكون هو الأساس الحقيقي الذي سوف يتيح إعادة توطين المؤسسات الديمقراطية ويحقق شعارات الثورة في الحرية والسلام والعدالة .
- الا أنه من الملاحظ ورغم ما تم من الإعلان في سبيل إنجاز أكبر بمدنية وعلمانية الدولة الا إنه وبكل أسف تراجع عند وضع حقوق المرأة. فقد تضمن الاعلان هذا المبدأ الهام: "تُدْرَج حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل الواردة في المعاهدات الدولية (التي صادق عليها السودان) في اتفاقية السودان"، ثم أضاف المبدأ التالي: "التأكيد على اتخاذ حكومة السودان التدابير اللازمة للانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية والأفريقية لحقوق الإنسان التي لم تصادق عليها جمهورية السودان." إلا أن الإعلان أفرد أيضا فقرة خاصة بالأحوال الشخصية للأسرة وأعلن: "يجب أن تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى الدين والعرف والمعتقدات بطريقة لا تتعارض مع الحقوق الأساسي"(1) وهنا يعكس الإعلان بشأن الأحوال الشخصية انتكاس واضح يعود بقضية المرأة لمربع العادات والتقاليد والاعراف مفارقا لمنهج الفترة الانتقالية في أهمية تبنى وتدعيم المعاهدات والمواثيق الدولية، خاصة وأن مرجعية حقوق الإنسان هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فكان يجب الاقرار بان مرجعية حقوق المرأة هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- على شرف ذكرى 6 أبريل 2019 م عقد منتدى الاقتصاديين السودانيين مؤتمرا صحفيا مستعرضا الوضع السياسي العام مع التركيز على الصعيد الاقتصادي بصفة خاصة . وفي هذه الذكرى التاريخية لثورة أبريل المجيدة باعتبارها اليوم التاريخي في مسار الثورة السودانية تم رصد لما يجري في البلاد الان، وتأسف المنتدى شديد الأسف لتردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الضائقة المعيشية نتيجة لارتفاع وتيرة التضخم الجامح والذي تجاوز الـ 300% في اخر الإحصائيات الرسمية والتدهور الحاد في قيمة الجنيه السوداني وتآكل قوته الشرائية بنسبة فاقت الـ 85% مع ضعف ارصدة الدولة من العملات الاجنبية وعجزها التام عن التحكم في الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي والتي تجاوزت نسبة الـ 95%. كما أبان بان في ظل كل هذا التدهور الاقتصادي، يواجه المواطن السوداني المغلوب على أمره شبح الجوع والبطالة والفقر والقهر نتيجة لتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي التي تبنتها الحكومة الانتقالية وفرضتها عنوة على الشعب وما صاحب ذلك من مهادنة واضحة لأتباع النظام البائد والرأسمالية الطفيلية المتحكمة في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني(2)

- ما زالت ولايات دارفور الكبرى تشهد مزيداً من الفراغ السياسي نسبة لغياب الدولة ومؤسساتها المدنية وتزداد الاشتباكات القبلية لتؤكد السيطرة العسكرية إذ ليس من قبيل الصدفة أن تتضاءل مساحات الفضاء المدني وقد رصدت حالات لتوزيع الأسلحة والتعبئة العسكرية لمزيد من تغذية عوامل النزاع. وهذا الوضع يؤكد أن المكون العسكري الذي يتصدى ويتصدر أعمال هذه الحكومة لم يستطع أداء مهمة واحدة من مهام الشراكة في الفترة الانتقالية الا وهي حفظ الأمن وهي المهمة التي من الواضح أنه فشل فيها حتى الان ، وما تم ذلك الترويج للفوضى والإنفلات إلا لزعم زائف أن ذلك يفتح الباب لدعم فكرة التفويض العسكري الشامل وهذا ما تسعى اليه بعض الاحزاب السياسية وتدعمها بعض القوى الاجتماعية التي بدأت تضيق من مساحات العمل الديمقراطي . ومن هنا جاء السؤال المركزي الذي تم طرحه اعلاميا . ما هي فائدة المكون العسكري في الحكومة الانتقالية إذا كان عاجزاً عن القيام بالدور الوحيد المنوط به وهو حفظ الأمن..؟! وكيف يمكن فهم هذا التدهور الأمني في مناطق مصنفة بأنها مناطق محكومة بالوجود العسكري في ولايات دارفور؟ وكيف يمكن فهم تطور وتنامي الاشتباكات العسكرية في مناطق خاضعة للجيش وأحكامه العرفية والتي كانت يوماً في حالة الدفاع عن سلطة " النظام السابق " ؟ وهو المتهم بجرائم ضد الإنسانية ومخالفة للقانون الدولي وبارتكابها لجرائم حرب، أين ولماذا اختفت تلك الحشود العسكرية النظامية وتركت الحبل على الغارب للاقتتال القبلي وسفك الدماء على أساس عرقي (3)
- شهدت الساحة السياسية والجماهيري موكبا جمع الآلاف من النساء للاحتجاج على ظاهرة تنامي العسكرية ونفسي الظلم والعنف الجنسي، وانعدام المحاسبية في جرائم النساء والفتيات، إضافة إلى ظهور جرائم قتل النساء واهمال الحكومة لحقوق المرأة ، وتم ربط وتفسير هذه الاحداث نتيجة القوانين التمييزية الجائرة التي لا تزال سارية في السودان، على الرغم من سقوط نظام الاسلام السياسي ومشروع الدولة الدينية . وقد قام الموكب على خلفية مبادرة من تحالف " الموكب\_النسوي " الذي أنشأته مجموعات ومنظمات عاملة بمجال حقوق المرأة في مايو 2019. وقد قاد هذا التحالف عدة تظاهرات كلها تدعو إلى اصلاح المنظومة العدلية السودانية وسيادة حكم القانون. ورغم ذلك، لا تزال النساء يواجهن مستويات قصوى من الكراهية والعنف في نفس الشوارع التي شاركن فيها بثبات وبساله منذ بدايات الحراك الجماهيري في ديسمبر عام 2018.
- الجديد في المشهد السياسي أن حملة اعتداءات على مجموعة من النساء والفتيات قد تمت في هذا الموكب السلمي الذي بدأ من أمام وزارة العدل في اتجاه وزارة الداخلية ومكتب النائب العام حيث قام رجل بصدم المتظاهرات بسيارته (بوكس دون لوحات) أمام مبنى السلطة القضائية في الخرطوم، ونُقلت على إثر ذلك سيدة إلى المستشفى، كما لم ترد تقارير عن أي إصابات خطيرة أخرى. وفي موقف آخر، قام عدة رجال بالنزول من سياراتهم والاعتداء جسدياً على المتظاهرات. قالت طالبة إنها تعرضت للكم وأن مهاجمها هددها بالاعتصاب. ذهبت العديد من المتظاهرات والمتظاهرين إلى مركز شرطة القسم الشمالي – الخرطوم، لتقديم تقارير رسمية عن هذه الحوادث. حتى سجلت 8 بلاغات كما تم القبض على سائق العربة البوكس، لكن من غير الواضح ما إذا كان قد تم القبض على المعتدين الآخرين.
- رغم مرور أكثر من عامين على الثورة في البلاد لا يزال السودان اسيراً للنظام السابق ، حيث لم يتم التوقيع حتى الآن على البروتوكول الأفريقي لحقوق المرأة، ولا يزال السودان واحداً من دولتين فقط في إفريقيا لم توقعوا وتصادقا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) سيداو.( CEDAW - " السودان والصومال "
- في هذا الاطار أصدرت شبكة " صيحة " ، وبصفتها شبكة لمناصرة حقوق النساء والفتيات في القرن الأفريقي، وعضو مشارك في الموكب النسوي بيانا أدانت فيه وأستنكرت بشدة هذا العنف الذي ينافي قيم وشعارات الثورة السودانية وجاء فيه

نرى أن مثل هذا العنف هو جزء من سلسلة من الجرائم التي تسود دون محاسبية في مدن السودان المختلفة. ونظراً لنشج صمت المسؤولين في السودان تجاه الانتهاكات التي تلحق بالنساء والفتيات. ونتوقع من الحكومة الانتقالية السودانية اتخاذ إجراءات فورية، واللجوء لضمان محاسبة المعتدين وفق القانون. كما نحث الحكومة الانتقالية على إصلاح القوانين والهيكل التي أوجدت بيئة مواتية للتمييز القائم على النوع والعنف ضد النساء والفتيات (4)

■ بعد مرور عامين على الثورة السودانية وسقوط نظام الاسلام السياسي ومشروع الدولة الدينية والتي شهدت مشاركة واسعة وفاعلة للنساء السودانيات، أعادت المرأة السودانية قضاياها إلى الصدارة من جديد، يوم الخميس الثامن من نيسان/إبريل، عبر موكب نظمته جماعات سودانية نسوية، تطلق على نفسها اسم " الموكب النسوي"، وانطلق من أمام وزارة العدل السودانية، منهيًا مسيرته أمام مقر النيابة العامة، حيث سلمت الناشطات مجموعة من المطالب الضرورية لإصلاح أوضاع المرأة السودانية. وتضم المطالب التي ضمنت في بيان " الموكب النسوي"، إلغاء القوانين والسياسات التمييزية ضد المرأة، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية، وإلغاء ولاية الذكور، ومنح النساء حق الطلاق والمساواة في الميراث، كما طالبت الناشطات أيضا في بيانهن، بمشاركة النساء في كافة مستويات الحكم بالمنصفة على الأقل، وتعديل قانون الانتخابات، للسماح للنساء بالترشح بالإنابة عن مجتمعاتهن، وليس فقط ضمن القوائم النسوية. كما طالب البيان أيضا في مجال التشريعات، بتجريم زواج القاصرات والزواج القسري، والعنف المنزلي، والاعتصاب الزوجي، وتجريم حرمان الفتيات من التعليم، والتحرش الجنسي في الشارع العام، وأماكن العمل، فضلا عن التوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو



مسيرة المرأة السودانية " الموكب النسوي " 8 أبريل 2021

■ ما زال العمل الاعلامي الحر يتعرض للمزيد من المضايقات وانتهاكات حرية التعبير حيث تعرض الصحفي " أحمد علي عبد القادر " الى تعسف واعتقال من قبل الشرطة أثناء قيامه بعمله. وكان أفراد من الشرطة قد اوقفوا هذا الصحفي أثناء حديثه على الهواء لإحدى القنوات حيث كان يتحدث للقناة من وسط الخرطوم، إلا أن أحد أفراد الشرطة اعترض المحادثة مع القناة، وتم اقتياده ليتعرض للتحقيق لمعرفة الجهة التي يمثلها وسيل من الأسئلة التعسفية. ونشرت شبكة الصحفيين بيانا شديدا للهجة أستنكرت فيه ما حدث واعتبرت أن ما حدث يشبه تماما ممارسات النظام السابق من رقابة وقمع للصحفيين والصحافة، ويعيد للأذهان ذكرى سيئة من قمع للحريات والاعتقالات والتحقيقات وغيرها من ممارسات كانت ضمن أسباب قيام ثورتنا المجيدة، وإن ما حدث يؤكد على أن الثورة مستمرة , وختمت بيانها بان " الصحافة الحرة باقية والطغاة إلى زوال " (5)

- دعت البعثة الدولية للامم المتحدة الى السودان " اليونيتاميس " عدد من القوى السياسية والمنظمات الوطنية الى عقد لقاءات منفصلة مع البعثة الفنية المختصة بالانتخابات التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، وقد تم ترتيب هذه اللقاءات عن طريق مكتب بالخرطوم ومكتب الأمم المتحدة للإئماء بالسودان"، وفي هذا الاطار تم لقاء مشترك بين هذه البعثة الفنية وعدد من قيادات العمل النسائي وقد كنت " شخصيا " من ضمن المدعوات . تم خلال اللقاء شرح مهمة البعثة والغرض من حضورها الى السودان وكذلك الغرض من اللقاء . حيث أوضح رئيس الوفد في حديثه أن حضورهم للسودان تم بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء الذي تقدم به للأمين العام للأمم المتحدة بإرسال لجنة فنية تختص بالانتخابات بغرض تقديم المساعدات الفنية للجهات الحكومية الرسمية المسؤولة عن إجراء الانتخابات في البلاد في الفترة القادمة، إلى جانب تقديم هذه المساعدات للأحزاب السودانية ومنظمات المجتمع المدني السوداني وذلك وفقاً لبنود اتفاقية جوبا للسلام المبرم في 3 أكتوبر 2020م، تقدم الوفد بعدد من الأسئلة من بينها عما إذا كانت المساعدات الفنية ستبدأ من الصفر، وكذلك حول ملائمة الظروف السياسية الراهنة التي تشمل الأوضاع الأمنية وخلافها في إجراء الانتخابات العامة وما هي خطة المنظمات النسائية للوصول الى المرأة في المجتمعات المحلية ؟
- جاءت ردود القيادات النسائية متسقة مع الواقع وتحليل السياقات على المستوى الوطني سياسيا واقتصاديا وأمنيا حيث تمت الإشارة بان منظمات المجتمع المدني السوداني، لديها خبرة تاريخية متراكمة في مجال المطلوبات الفنية في الانتخابات، التي يعود تاريخها منذ الانتخابات الأولى بعد خروج الاستعمار، كما تمت الإشارة الى خطورة الوضع إذا كانت الانتخابات القادمة مرتبطة بنود اتفاقية جوبا وحدها لان هناك بعض الحركات المسلحة ما زالت عند موقفها من الاتفاقية وهو معروف للجميع، حيث لا تزال تثير جدلا واسعا في أوساط بعض من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة ضحايا الحروب والرأي العام السوداني، بالإضافة الى أن الأوضاع الأمنية المتدهورة خاصة في مناطق الحروب والنزاعات من بينها دارفور، جنوب كردفان، شرق السودان، جنوب النيل الأزرق، التي تشهد مواجهات قبلية مسلحة خاصة في دارفور في ظل انعدام سيادة حكم القانون وفشل حكومة الفترة الانتقالية في احتواء هذه المواجهات، ستجعل من الصعوبة بمكان إجراء أي انتخابات قومية يمكن أن تؤدي إلى قيام برلمان قومي يحظى بالمصداقية، ويضمن مشاركة النساء سواء على مستوى الانتخاب او الترشح , ويضاف إلى كل ذلك وجود ملايين من النازحين واللاجئين في المعسكرات، الأمر الذي يمنع مشاركتهم في الانتخابات المقبلة، كما هنالك مشاكل تحيط بالعملية الانتخابية من بينها استحالة إجراء إحصاء سكاني يساعد في تقسيم الدوائر الانتخابية خاصة في المناطق المتأثرة بالحروب، وبسبب وجود أعداد كبيرة من الأجانب الذين دخلوا إلى السودان خاصة من الحدود الغربية وكذلك الحدود الشرقية والحدود المشتركة مع الجنوب، من الملاحظ على مستوى المشهد السياسي أن دعوة هذه اللجنة يتسق مع ما ظل يرشح بأن الحكومة تخطط لإجراء انتخابات مبكرة وفقاً لبنود اتفاقية جوبا وبسرية تامة وبخطوات تفتقر الى الشفافية في موضوع يخص جماهير الشعب السوداني، كذلك يبدو أن أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المختلفة متفقة على إجراء الانتخابات القادمة وفق بنود اتفاقية جوبا، وهو ما يزيد الواقع السياسي مزيدا من التعقيدات والاحتقان في ظل تدهور الاوضاع سياسيا وأمنيا
- أستنكرت نقابة المحامين السودانيين أن تصدر وزارة العدل مشروع قانون الأمن الداخلي لسنة ٢٠٢١م توطئةً لعرضه على الإجتماع المشترك لمجلسي السيادة و الوزراء و من ثم إجازته ! ، وجاء في بيان النقابة أن هذا المشروع لقانون الأمن الداخلي يعتبر ردةً يجب أن تصحح عاجلاً و تحذر من مغبة إجازته . كما أعلنت في هذا السياق تذكيرها لحكومة الانتقال السياسي بأن أوجب واجباتها ازالة تركة النظام السابق التشريعية عبر إستلهاهم إرادة الشعب و إستكتاب القانونيين الديمقراطيين و الخبراء و أصحاب المصلحة ، كما يجب عليها العمل علي تحقيق شعارات الحرية و السلام و العدالة و التي تبدأ جميعها و تنتهي عند سلامة التشريعات و إتساقها مع قيم الديمقراطية و حماية حقوق الانسان و حرياته و كرامته ، و اضاف البيان أن إستمرار اجازة مشاريع القوانين خارج إطار السلطة التشريعية ممثلة في المجلس التشريعي و عبر سلطة الاجتماع المشترك بمقتضى الفصل الثامن المادة (٢٤) و ما يليها ، لهو إطار غير دستوري ، و لقد أضحي

مرجعية لحزمة التشريعات التي يتصدى لإجازتها كل صباح مع إبطاء موازٍ لذلك في إنجاز استحقاق بناء المجلس التشريعي . (6)

■ في هذا الإطار إختطف رئيس مجلس السيادة الانتقالي مسؤولية إصدار أوامر حول الحكم المحلي وآفاق تقسيم السلطة والذي من المفترض ان يتم عبر التحضير وعقد مؤتمر للحكم الاقليمي. وتم عقد ورشة فنية تستند على مستحقات اتفاق جوبا. وكما هو معروف ان هناك عدد من القوى السياسية والشعبية لديها موقف واضح من اتفاقيات التي تمت في جوبا بعيدة عن الرقابة الشعبية وبدون مشاركة كافة القوى صاحبة المصلحة في اقامة سلام دائم وشامل و مستدام في البلاد. ومن الملاحظ ان هذه الورشة ومايعقبها من نشاط و اجتماعات ومؤتمر، سوف يهدف لإستباق ونسف فكرة المؤتمر الدستوري الجامع. وهو الشكل المجمع عليه والمناط به للوصول الى التقسيم العادل للسلطة والثروة، اي شكل نظام الحكم كما نصت عليه الوثيقة الدستورية.

## ثانيا : حول سياسات التنمية الوطنية

- اصدرت الحكومة الانتقالية عدد من القوانين الاقتصادية دون اجراء اى مشاورات مع اصحاب المصلحة سواء كان العاملين او منظمات المجتمع المدني او اتحادات اصحاب العمل وتمثلت هذه القوانين التي تمت اجازتها بسرعة في الاجتماع المشترك مع مجلس السيادة الانتقالي باعتباره المجلس التشريعي المؤقت حسب الوثيقة الدستورية لعام 2019 . كانت القوانين الاقتصادية كالآتي
  1. قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص.
  2. قانون التعديلات المتنوعة - ( الذي هو عبارة عن اعتماد نظام مالي مزدوج يعمل على تكوين نافذتين في البنوك الأولى نافذة للنظام الإسلامي والأخرى للنظام التقليدي).
  3. قانون الاستثمار
- وكل هذه القوانين التي أجزيت لم يتم التشاور فيها ولم تخضع للنقاش ومشاركة شعبية حقيقية حولها؟! بل كان هناك اقرار وتصريح رسمي أن مشروع قانون الاستثمار لم يناقش على أي مستوى من المستويات الرسمية ..وتم اعتبار اللجنة التي أعدته والمكونة (ممثلين للوزارات والأجهزة ذات الصلة) هي المسؤولة عنه ولم تشرك اصحاب المصلحة حتى من الخبراء والاكاديميين
- كانت ردود الفعل عنيفة تجاه قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص , حيث صنفه بعض الاقتصاديين بيبانه موضة عالمية تُقدم كوصفة سحرية من قبل الدول الغنية والمؤسسات المالية الكبرى (صندوق النقد والبنك الدوليين) لحل الأزمات الاقتصادية، خصوصاً في الدول النامية، وهي أيضاً أحدى الشروط اللازمة للحصول على أموال الداعمين. وأكثر المتمسكين بهذا الشرط "فرنسا". ومن الملاحظ أن دول الاتحاد الاوروبي تراجعت عن هذا النوع من الشراكة حيث يستعيد القطاع العام في أوروبا تدريجياً موقعه في إدارة مشاريع الخدمات الأساسية للسكان. والشاهد أن "موضة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" في فرنسا نفسها وألمانيا تتعرض لهجوم حاد، نظرياً وعملياً، من زاوية عدم جواز المخاطرة بتسليم حقوق الانسان : كالمياه، الطاقة، الصحة، التعليم، إدارة النفايات ...إلخ. إلى شركات لا يههما غير الربح.
- كتب احد الخبراء الاقتصاديين دعماً لهذا القانون " ان الهدف من الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو تغيير نشاط الحكومة من تشغيل البنية الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية ومراقبة مقدمي الخدمات بهدف الارتقاء بها. كما تهدف إلى الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص، وإشراكه في تحمل المخاط " (7)

- من وجهة نظر نقدية كتب احد الاكاديميين ان الحكومة الانتقالية تسعى مع سبق الاصرار والترصد إلى منح القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو المختلط ميزة الشراكة في النشاطات الاقتصادية المتعلقة بمشروعات البنى التحتية والانتاجية والخدمية. وهو بلا شك توجه خطير وستكون له آثار مدمرة. ذلك لأن قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص منح التجار والرأسماليين الطفيليين وشركائهم من النخب السياسية المسيطرة على جهاز الدولة السودانية حق امتلاك البنى التحتية لوزارات الدولة سواء كانت إنتاجية كقطاع النفط والغاز أو خدمية كقطاع الكهرباء والصحة أو موارد طبيعية كالأراضي الخصبة والمياه وغيره(7)
- الشاهد أنه وكما جاء في مقالة على الاعلام الالكتروني أن اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام سابقا قد صارت الآن هي المجلس الأعلى للشراكة وتتبع لها الوحدة المركزية للشراكة، والقانون يعطي القطاع الخاص الطفيلي حق إدارة وتشغيل مشاريع المؤسسات العامة لفترة قد تصل إلى 40 عاما أو تزيد حسب تقديرات السلطة المختصة، وهذا يُتيح له الاستمتاع بالارباح والفوائد والاعفاءات. كما أن القانون يفتح ثغرات تسمح ببيع الاصول العامة وبذلك يتم تشريد أعداد كبيرة من العاملين في مؤسسات القطاع العام(8)
- من المؤسف أن اجازة قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص يعتبر ضربة البداية لدخول البلاد في دائرة الموجة الثانية من تشريد وتخفيض القوى العاملة وذلك بعد أن تسببت سياسيات نظام الطفيلية الرسمالية في النظام السابق وكانت عبارة عن الموجة الأولى. وإذا وضعنا في الاعتبار أن قانون الشراكة يعلو على أي قانون آخر كما هو منصوص عليه، إلى جانب أنه غير خاضع لقانون الشراء والتعاقد فهو بذلك يعتبر بابا جديدا الى تقنين الفساد , فهو يعطي أصحاب العمل والرأسماليين صلاحيات وسلطات واسعة في تمرير علاقات عمل ظالمة وفصل وتشريد العاملين. وبذلك تستولي الطفيلية الرسمالية علي الاقتصاد السوداني ويزداد نفوذها السياسي، وتتم تصفية شعارات الثورة الهادفة الى التغيير الاقتصادي والاجتماعي .
- ما زال انسحاب الدولة من مهامها الوظيفية مستمرا مما يعنى مفارقة مسار الثورة وشعارات الثوار، وتظهر تجليات هذه السياسات على النظام الصحي المنهار تماماً نتيجة لتخلي الدولة عن واجباتها في الصرف على الصحة , حيث يتواصل مسلسل تجفيف القطاع الصحي الحكومي ليفتح الباب أمام تمدد القطاع الخاص لحماية المصالح الطبقيّة للسلطة ووقاها الاجتماعية من الرسمالية الطفيلية ، ويزداد الوضع تعقيداً بانتشار جائحة كورونا في موجتها الثالثة، والتي تم استغلالها بشكل أكثر بشاعة بجعل الفحص المعلمي سلعة في سوق الخدمات الصحية، في هذا الموضوع جاء بيان من قطاع المهن الصحية يندد بسياسات الدولة في المجال الصحي منبها لخطورة الوضع كالاتي

إننا أذ ندق ناقوس الخطر الداهم من السياسات الحكومية الفاسدة، التي تخلت تماماً عن الصرف على الصحة الوقائية والرعاية الصحية الأولية، وتراجعت بالكامل عن تطبيق النظام الصحي المحلي، وسارت في درب النظام البائد لتسليع خدمات صحة البيئة والرقابة على الأغذية، وزادت الرسوم الصحية بنسبة تصل إلى 600% عن العام السابق بغرض زيادة الإيرادات على حساب المواطن. وعليه نحمل حكومه الفتره الانتقالية مسؤولية انهيار النظام الصحي، وذلك لإصرارها على الإبحار عكس أماني الجماهير ومطالبها المشروعة والواجبة في الحصول على الخدمات الصحية المجانية وتحقيق شعار الصحة للجميع (9)

- إن انسحاب الدولة من مهامها الوظيفية والخدمية تجاه المواطن تمثل أسوأ خيبة أمل وطعنه في ظهر الثورة والثوار مع العلم ان القطاع الخاص السوداني يفتقد الي المؤسسية وإمكانياتة ضعيفة ماليا وإداريا. كما يلاحظ زيادة معدلات الفقر والبطالة وسط الشباب ليس بسبب عجز الموازنة العامة للدولة بل بسبب اتباع سياسات افكار ممنهجة أدت بالفعل الي زيادة الفقر ومعاناة الشعب بسبب الندرة في السلع الأساسية والخدمات العامة وانسحاب الدولة من مهامها تجاه المواطنين.\*
- لقد مثل شعار "عندك خت ما عندك شيل" في ثورة ديسمبر المجيدة دلالة واضحة على رفض جماهير الشعب للسياسات المالية التي يتم فرضها من الخارج لتركييع الشعب واخضاع مؤسسات الوطن للشركات متعددة الجنسيات والعبارة للقارات , ولذلك بدأت لجان المقاومة ولجان تسيير نقابات العاملين وقف تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لانها وبوضوح شديد فقد زادت من معاناة الشعب - اقتصادياً - عبر فقدان العملة الوطنية لقيمتها وزيادة التضخم حيث ادت لتاكل مدخرات المواطنين وتدني مرتبات الموظفين والعمال وعدم استطاعتهم علي تلبية متطلبات المعيشة - اجتماعياً - أدت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الي زيادة معدلات الفقر والبطالة بصورة كبيرة جداً وسط المواطنين والي زيادة معدلات الطلاق بسبب عدم المقدرة المالية في تلبية احتياجات الأسرة وفصل شركات القطاع الخاص لآلاف الموظفين والعمال بسبب ضعف القطاع الخاص ماليا.
- بدأت الاستعدادات لما يسمى " مؤتمر باريس " لدعم الانتقال الديمقراطي , حيث من المتوقع إعفاء 50 مليار دولار من نادي باريس مما يعني القدرة على استئانة ذات المبلغ مرة أخرى من المؤسسات الدولية حيث سيتم بها بناء اقتصاد السودان من الصفر كما جاء فى تصريحات بعض من مسئولى وزارة المالية , حيث يرى هؤلاء المسئولين أن نادي باريس عبارة عن دول صناعية كبرى هي ذاتها التي تباع للعالم مدخلات الإنتاج الجيدة وتشتري من العالم الإنتاج . وبالتالي هو سوق العالم الذي يبيع المدخلات و يشتري المنتجات ، ويرى وزير المالية " نحن بديوننا المرهقة المتراكمة كنا معزولون عن هذا السوق الضخم و بأعفائه لديوننا سيكون قد فتح علينا نفاجا اقتصاديا مشرقا." (10)

## الخلاصة

تزداد الفجوة بين مؤسسات السلطة الانتقالية والجماهير الشعبية عمقاً بمرور الوقت، حيث يستمر تجاهل السلطات لمطالب الشعب الرئيسية، وفي محاولة يائسة لرأب الصدع حاولت في الفترة الأخيرة ارسال بعض الوفود لمقابلة لجان المقاومة والحركات الاجتماعية، وقد قوبلت تلك الزيارات بالرفض الكامل والتهافتات المضادة لسياسات الدولة ممثلة فى مسئولى مجلس السيادة والوزراء, وعبرت الجماهير عن رفضها وعدم قبولها للوعود الكاذبة وتقدمت بعدد من المطالب الجماهيرية.

ورغم أن بعض المسئولين اشاد بتجربة لجان المقاومة في حماية الثورة فى سبيل قيام الدولة المدنية الديمقراطية، لكن عند تعرضهم لمنجزات الحكومة الانتقالية دائما ما تتم الاشارة الى بعض المنجزات وفي مقدمتها رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ووضح الفرق بين ما تقوم به الحكومة الانتقالية وبين ما تطالب به الجماهير ، ففي إحدى هذه الفعاليات رفعت لجان المقاومة مطالبها بضرورة إصلاح الأجهزة العدلية لا سيما النيابة العامة وإزالة تمكين النظام السابق من كل أجهزة الدولة، وطالبت بالعدالة والقصاص لشهداء ثورة ديسمبر، وأكدت على أهمية حل الضائقة المعيشية وتوفير العلاج والتعليم المجاني للمواطنين، وهكذا نرى الفرق في طرح السلطة لمنجزاتها بينما لا تتجاوب السلطة مع الحد الأدنى من المطالب العادلة للجماهير الشعبية، فالجماهير ما زالت تواجه جائحة كورونا، وغياب العدالة والقصاص للشهداء والاستمرار في مصادرة الحريات.

نعمات كوكو محمد – أبريل 2021

## المصادر

- 1- إعلان المبادئ بين الحركة الشعبية شمال بقيادة " الحلو " وحكومة السودان
- 2- بيان منتدى الاقتصاديين السودانيين – 8 ابريل 2021 م
- 3- الصحفى وائل محجوب – الاعلام الالكترونى
- 4- بيان شبكة صحبة – 10 أبريل 2021 م
- 5- بيان شبكة الصحفيين السودانيين – 8 ابريل 2021 م
- 6- بيان لجنة تسيير نقابة المحامين السودانيين – 25 ابريل 2021 م
- 7- عبد الرحيم ميرغنى – الاعلام الالكترونى
- 8- كمال كرار - صحفى وخبير اقتصادى
- 9- بيان قطاع المهن الصحية – الصفحة الالكترونية للحزب الشيوعى السودانى
- 10-متابعات صحفية